الحكومة تبحث في أنظمة عمل شركات الإنشاءات العامة

| الوطن

ناقشت لجنة القرار ٢٢١٥ برئاسة وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس الصكوك والأنظمة التي تحكم عمل شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة الخاضعة للمرسوم التشريعي رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٥ والمتعلقة بنظام العقود والنظام المالي ونظام الاستخدام والمحاسبة والتموين والمستودعات بحضور وزير المالية مأمون حمدان ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني.

وناقش عرنوس مع تلك الجهات مواد هذه الأنظمة والقوانين بعد معالجة الملاحظات والمقترحات الواردة عليها من قبل وزارة المالية، مبيناً أن القطاع الإنشائي يضع خططاً استناداً إلى توقع المشاريع والعقود التي يمكن أن تحصل عليها ويرى ضرورة مناقشة خطط الوزارة بعد تقييم الوزارة واطلاع وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي عليها وعرض المستجدات التي تطرأ على هذه الخطط ومعطياتها على أرض الواقع ليصار إلى تعديلها قبل إقرار الموازنة.

من جانبه بيّن حمدان أن مشروع الموازنة هو بمثابة خطة للمستقبل وتبدأ في الشهر السادس بشكل أولي وتكون جاهزة عند رفعها إلى المجلس الأعلى للتخطيط في أواخر الشهر الحادي عشر.

في حين أكد صابوني أن اللجنة توصلت إلى الصيغ النهائية لهذه لأنظمة العقود والنظام المالي ونظام الاستخدام والمحاسبة والتموين والمستودعات وسوف يتم عرضها على الجهات الوصائية لإقرارها للعمل بموجبها من قبل المؤسسات والشركات الإنشائية العامة.

مشيراً إلى ضرورة مناقشة الخطة السنوية الموضوعة من قبل أي جهة عامة أو شركة في مختلف قطاعات الدولة ضمن المواعيد المحددة وبنفس الطريقة على اعتبار أنها مجرد توقعات تستند إلى خبرة الإدارة مبنية على تنفيذ خطط سنوات سابقة.

٢٠٠ مليون ليرة لصيانة شبكة الصرف الصحي في دمشق

| محمود الصالح

كشف المدير العام لشركة الصرف الصحي بدمشق بسام عسيكرية عن تنفيذ شركة الصرف الصحي في مدينة دمشق أعمالا ضمن دوائر الخدمات بتمويل من محافظة دمشق بمبلغ تجاوز ٢٠٠ مليون ليرة سورية، عبارة عن خطوط للصرف الصحي، مبيناً أن الشركة توفر خدمات الصرف الصحي لأكثر من ٦ ملايين مواطن في مدينة دمشق وريفها ويبلغ طول شبكة الصرف الصحي التي تشرف عليها الشركة بحدود ٥ آلاف كم، تعمل الشركة على إنجاز أعمال الصيانة الدورية لها.

وبين عسيكرية أن الشركة قامت مع بداية فصل الشتاء بتعزيل المطريات في أنفاق السيارات وأما المطريات في الشوارع الرئيسية والفرعية فهي من اختصاص دوائر الخدمات في المحافظة، وتضطلع الشركة من خلال ورشاتها العاملة على مدار الساعة على انجاز الصيانة وفتح مناطق انسداد شبكة الصرف الصحي أو الترميم الدوري أو في حال وجود شكوى.

مشيراً إلى أنه يتم شهريا ترميم في الشبكة بشكل وسطي بحدود ١٩٠متراً طولياً وتعزيل خطوط صرف صحي بطول يقارب ٥٥٠٠ متر طولي وتعزيل ٦٥٠ ريكاراً شهريا، لافتاً إلى أن ورشات الشركة نفذت خلال العام الماضي ٢٠٥٠٠ مهمة عمل عامة و٤٥٠٠ مهمة خاصة و١١٥٠٠ مهمة في مناطق الصيانة وفي ريف المحافظة نفذت الورشات ٤٠٠٠ مهمة عمل.

وأوضح عسيكرية أن الشركة عملت على رفع معظم مصبات الصرف الصحي عن نهر بردى وفروعه في العديد من المناطق بالإضافة إلى رفع مصبات الصرف الصحي عن نهر يزيد، وأنجزت الشركة دراسة كاملة لمشروعين هما رفع مصبات الصرف الصحي عن نهر بردى في منطقة جبل الرز ووادي المشاريع وأبنية الإسكان، ورفع مصبات الصرف الصحي عن نهر يزيد في منطقة العفيف.

وأكد عسيكرية أنه حتى الآن لم تستلم الشركة شبكات الصرف الصحي في ريف دمشق، وبالرغم من ذلك فإن الشركة تقدم المؤازرة والدعم الفني للوحدات الإدارية في ريف دمشق وكذلك تقوم الورشات بصيانة الشبكات في ريف المحافظة، مشيراً إلى تكليف الشركة من قبل محافظة ريف دمشق بإجراء دراسة لتنفيذ خطوط الصرف الصحي في عدد من مناطق ريف دمشق بتمويل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف وأنجزت هذه المشاريع بشكل كامل في جرمانا وداريا والزاهرة الجديدة وركن الدين والمهاجرين وبرزة والميدان والقدم والمزه وكفر سوسة ومدرسة السواقة في عدرا.

٦٣ ألف طلب أضرار منها ٤٩ ألف طلب للعقارات و٥ آلاف للسيارات و ٧٥٠٠ للمصانع والمعامل والمحال التجارية

٩٧١ مليار ليرة أضرار المواطنين في ريف دمشق عوض منها ١,٧ مليار!

| عبد المنعم مسعود

بلغت أضرار محافظة ريف دمشق في المناطق التي تحررت من الإرهاب حتى تاريخ ٢٠١٧/١١/٣٠ نحو ٩٧١،٦ مليار ليرة سورية وذلك للعقارات السكنية والسياحية والمحال التجارية والمعامل دون حساب كلفة الأضرار في المنشآت الحكومية والخدمية والبنى التحتية.

وبينت المصادر أن ما تم صرفه يناهز ١،٧ مليار ليرة فقط وذلك وفقا للنسبة المعتمدة في الصرف بناء على قرار لجنة إعادة الأعمار والمحددة بـ٣٠ بالمئة من قيمة الكشف الحسي على ألا تتجاوز القيمة الكلية للتعويض للطلب الواحد ١٠ ملايين من المبالغ المخصصة للجنة إعادة الإعمار .

وأكدت المصادر أن أضرار أحد المعامل تتجاوز ٢،٥ مليار ليرة إلا أن سقف تعويضه لا يمكن أن يتجاوز ١٠ ملايين ليرة، وبالتالي فإن لجنة أضرار الريف أو غيرها لم يصدر لها أن تعوض خطوط إنتاج في المعامل أو المصانع أو الأثاث في المنشآت الصناعية أو الحرفية أو السياحية.

وبينت المصادر أن عدد الطلبات التي تقدم أصحابها بطلبات تعويض عن الأضرار حتى نهاية تشرين الثاني من العام الماضي بلغ نحو ٦٣ ألف طلب منها نحو ٤٩ ألف طلب تعويض أضرار للعقارات و ٥١٤٧ طلباً للسيارات و٧٦٠٠ طلب للمصانع و المحال التجارية والمنشآت السياحية المتضررة .

ووفقا للمصادر فإن محافظة الريف طلبت رفع قيمة تعويض الأضرار من ١٠ إلى ١٠٠ مليون إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض. كما قوبل بالرفض اعتماد سعر المتر في التعويض.

مع الإشارة إلى أنه يجب على المؤسسات غير الحكومية مثل مؤسسات الاتحاد الرياضي العام والمؤسسات الحزبية واتحاد الفلاحين وغيرها إبراز ورقة الملكية للتعويض عن الأضرار يشمل إضافة إلى ذلك فإن النقابات تعامل أيضاً معاملة الأضرار الخاصة في النسب.

وأوضح المصدر أن المحافظة شكلت لجنة خاصة لكشف أضرار ضاحية حرستا منذ شهر إلا أن اللجنة لم تذهب إلى هناك ولا مرة .

لافتاً إلى أن ميكانيك السيارة هو الأساس في التعويض عنها كونه يشكل وثيقة تثبت تسجيلها لدى مديريات النقل كما أن التعويض لا يشمل السيارات المؤمن عليها كما لا يشمل أيضاً السيارات الحكومية المخصصة على عكس سيارات الخدمة التابعة للجهة الحكومية وأن السيارة المخصصة تتطلب موافقة اللجنة في وزارة الإدارة المحلية وفي حال عدم موافقتها فإنها تصلح على نفقة صاحب العلاقة.

مع عدم وجود تعويض على المسروقات كما لا يوجد تعويض على الأثاث أو المكيف أو المصاغ الذهبي وإنما يمكن التعويض على الغسالة والبراد والفرن والتلفزيون وبقيمة مقطوعة ٢٥ ألف ليرة لكل قطعه وبشرط أن تكون موجودة ومتضررة .

وبينت المصادر أن عقد البيع غير المصدق لا يعتمد في التعويض وأن تصديق عقد البيع يجب أن يكون قبل تنظيم ضبط الشرطة.

ووفقا لما عاينته «الوطن» من خلال الانتظار فإن أغلب الشكاوى تتوجه نحو التأخر في الكشف والذي يحتاج إلى وسائل نقل لا توفرها المحافظة ما يضطر أصحاب العلاقة لتأمين وسيلة نقل وانتقال اللجنة وعودتها في ظل وجود وسيلة نقل واحدة.

«الوطن» حاولت من خلال معرفة المشاكل والصعوبات التي يعانيها مكتب الأضرار لبيان مدى صحة الشكاوى التي تلقتها حول ما يمكن تسميته بالمخالفات أو بالبطء في عمل اللجنة في ظل وجود أربعة موظفين ومدير و٣مهندسين من الخدمات الفنية للكشف عن الأبنية ومهندسين مفروزين من النقل للكشف عن الأضرار، لكن مدير مكتب الأضرار سمير القطينة اعتذر عن الإدلاء بأي تصريحات لعدم حصوله على موافقة المحافظ.

> المحافظة طلبت رفع سقف التعويض والطلب قوبل بالرفض

تثبيت ١٩٧ عاملاً في مخابز ريف دمشق

وإعادة تأهيل مخبزي الزبداني وقدسيا

| الوطن - خالد خالد

كشف مدير فرع مخابز ريف دمشق مؤيد الرفاعي عن إنجاز إجراءات التثبيت للعمال المياومين والبالغ عددهم نحو ١٩٧ عاملاً وهذا الأمر سيشكل عامل استقرار وحافزاً للعطاء عند العمال، لافتا إلى أن مخابز ريف دمشق تعاني من نقص واضح في عدد عمال المخابز وأغلبيتهم يتركون العمل خلال فصل الصيف ويتجهون إلى العمل بالقطاع الزراعي لجني المحاصيل والحصاد.

وأكد الرفاعي العمل على إعادة تأهيل عدد من المخابز وخطوط الإنتاج في فرع مخابز ريف دمشق ومنها إعادة ترميم البناء في مخبز الزبداني عن طريق إحدى المنظمات الدولية المانحة بقيمة ٣٥ مليوناً، إضافة إلى إعادة تأهيل خط الإنتاج عن طريق إعادة الإعمار بقيمة ١٢ مليوناً.

مشيراً إلى توقف الإنتاج في مخبز الزبداني في الثلاثين من الشهر الجاري (كانون الثاني) ولمدة شهر ليعود بعدها إلى الإنتاج، منوهاً بأنه يتم حالياً إعادة تأهيل مخبز قدسيا من حيث البناء وخط الإنتاج وعلى نفقة إحدى الجمعيات وكذلك سيتم تركيب خطوط إنتاج جديدة في مخبزي قطنا وجرمانا.

وأشار مدير فرع مخابز ريف دمشق باستهلاك كمية مقدارها ٥٢٦٢٧ طناً من الدقيق في المخابز التي تعمل بنظام الإدارة (المخابز الآلية) حيث كان المخطط ٥٦ ألف طن، على حين استهلكت المخابز التي تعمل بنظام الإشراف (الاحتياطية) ٥٣٥٢٦ طناً من الدقيق والمخطط كان ٥٥ ألف طن، في حين استهلكت المخابز الآلية ٢٨١ طناً من الخميرة والمخطط ٢٧٤ طناً، واستهلكت المخابز بنظام الإشراف ٢٦٨ طناً من الخميرة والمخطط ٢٦٩ طناً، مبيناً أنه يتم حالياً تجهيز مخبز يعمل بنظام الإشراف في كل من «أشرفية صحنايا – دير قانون» علماً أن عدد المخابز العاملة والتابعة لفرع ريف دمشق ٢٨ مخبزاً منها ١٦ مخبزاً تعمل بنظام الإشراف و١٢ وفق نظام الإدارة.

ولفت الرفاعي إلى تنظيم عقد اتفاق مع منظمة الهلال الأحمر لاستجرار كمية ٣٩٠ ألف ربطة خبز شهريا وبمعدل ١٥ ألف ربطة يوميا لتخديم المناطق المحررة ومراكز الإيواء وتجمعات الوافدين من المناطق الأخرى، مشيراً إلى أن فرع المخابز بريف دمشق يعاني من نقص في الآليات لاتساع رقعة المحافظة، إضافة إلى نقص بعدد عمال المخابز.

رواتب الموفدين داخلياً لا تكفي ثمن «سندويش»

الفاهوم لـ«الوطن»: دراسة لزيادة رواتبهم والأمر بحاجة لتعديل قانون البعثات

الدالي: رواتب متدنية جداً.. وأقترح زيادة تعويض التفرغ ٢٠٠ بالمئة

| فادي بك الشريف

يتقاضى المعيدون والموفدون داخلياً بين الجامعات رواتب شهرية متدنية جداً، وهي لا تكاد تصل إلى ١٨ ألف ليرة سورية شهرياً ولم يطرأ عليها أي تعديل خلال فترة الأزمة وحتى ما قبلها، الأمر الذي يتطلب مراعاة وضع وظروف الطلاب في الجامعات وتدخل وزارة التعليم العالي لتحسين رواتبهم الشهرية لإيفادهم إضافة إلى السعي إلى زيادة عدد المعيدين في الكليات وبمختلف الاختصاصات ذات الحاجة، أي إجراء دراسة شاملة لزيادة الإيفاد الداخلي ضمن الحاجة الفعلية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو مجلس التعليم العالي- رئيس جامعة طرطوس عصام الدالي أن راتب المعيدين الموفدين داخليا لا يكفي لتأمين سكن أو حتى أجور المواصلات والاحتياجات اليومية للموفد إلى الجامعة، علما أن المعيد ضمن البلد يقدم خدمات كبيرة للجامعة على صعيد التدريب العملي والمراقبات الامتحانية، ويعود للجامعة في نهاية المطاف بعد إنجاز دراسته.

واقترح الدالي أن تتم زيادة التعويض المعيشي للموفد داخليا بمعدل ٢٠٠ بالمئة، أو أن يتم تخصيص بدل معيشي أو بدل تعويض بمعدل ٥٠ ألف ليرة شهرياً يقر من مجلس التعليم العالي وذلك لتحسين وضع المعيدين والموفدين داخلياً نظراً لتدني التعويض الشهري.

وأكد الدالي أن هذا الموضوع تمت مداولته في مجلس التعليم العالي، ولاقى اهتماماً كبيراً من وزير التعليم العالي عاطف نداف الذي وجه بدراسة الأمر بشكل مفصل من باب الحرص على وضع المعيدين وتقدير وضعهم بشكل أكبر.

ولفت رئيس جامعة طرطوس إلى أن زيادة رواتب الموفدين أو تخصيص تعويض شهري لهم يزيد الإقبال على الإيفاد الداخلي، معتبراً أن تدني الرواتب سبب من أسباب عدم الإقبال عليه أو اللجوء إلى الإيفاد الخارجي.

وفي الغضون كشفت معاونة وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي سحر الفاهوم لـ«الوطن» عن اهتمام الوزارة بهذا الموضوع، مؤكدة تشكيل لجنة لدراسة الأمر بهدف زيادة رواتب الموفدين في الداخل واتخاذ الإجراءات التي تنعكس إيجاباً على استكمال تحصيلهم الدراسي.

ولفتت الفاهوم إلى أن الموضوع بحاجة إلى إجراء تعديل على قانون البعثات فيما يخص زيادة الرواتب أو على صعيد الإجازات، كما أن المسألة ضمن اهتمام اللجنة العليا للبعثات، وهو يتابع من الوزارة لاتخاذ ما يلزم لتحسين وضع الموفدين، ناهيك عن الاهتمام بتسهيل وضع الموفدين في الخارج.

وكان أيضاً تم منح الأطباء طلاب الدراسات العليا والأطباء المقيمين في المشافي العامة بقصد دراسة اختصاص التخدير والعناية المشددة وطب الطوارئ مكافأة شهرية حدها الأقصى ١٥ ألف ليرة سورية، أما فنيو التخدير فيحصلون على مكافأة شهرية حدها الأقصى ٢٥ ألف ليرة سورية، كما منح أطباء العناية المشددة وطب الطوارئ الذين يمارسون اختصاصهم مكافأة شهرية حدها الأقصى ٥٠ ألف ليرة سورية.

> تشكيل لجنة لدراسة الأمر لزيادة رواتب الموفدين

إغلاق ٧٩٥ محلاً تجارياً في حمص خلال ٢٠١٧ وأبرز المخالفات السعر الزائد ونقص الوزن

| حمص- نبال إبراهيم

بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محمود الصليبي بحمص لـ«الوطن» أن دوريات حماية المستهلك خلال عام ٢٠١٧ نظمت ٢٥٠٠ ضبط تمويني وأغلقت ٧٩٥ محلا تجاريا وسحبت ١٠٧٧ عينة من الأسواق لتحليلها، إضافة إلى مصادرة كمية ١٣٢٥٩,٥ كغ من مادة الدقيق التمويني و٣٦٧٧٣ من مادة المازوت و٤٠٩٦ من مادة البنزين، مقارنة بعام ٢٠١٦ إذ بلغ عدد الضبوط التموينية ٣٢٣٣ ضبطاً عدلياً ووصل عدد الإغلاقات الإدارية بحق فعاليات ومحال تجارية إلى ٩٢٤ بينما بلغ عدد العينات المسحوبة ٩٨٨ منها ٥٠٩ مخالفات.

وأوضح الصليبي أن الضبوط التموينية شملت ٣٣٣ ضبطا عن الخبز المرقد التمويني والدقيق التمويني بمخالفات إنتاج وتعبئة الخبز التمويني بوزن ناقص أو سيئ الصنع أو بسعر زائد أو لاحتوائه على مواد غريبة أو الاتجار بمادة الدقيق المدعوم من الدولة والتصرف بالدقيق لغير الغاية المخصص لها، و١٩٢ ضبطا عن المحروقات (بنزين _ مازوت) بمخالفات الاتجار والتصرف أو إخفاء المادة بقصد الاحتكار والتأثير في أسعارها أو الغش وتقاضي زيادة في السعر أو عدم الإعلان عن أجور بدل خدمات، و٧١ ضبطا عن مادة الفروج المنظف بمخالفات حيازة وعرض أجزاء الفروج المعروض للبيع فاسدة أو حيازة ونقل الفروج المنظف بسيارة غير مبردة و١٤٧٤ ضبطا تموينيا تتعلق بالألبسة والأحذية ومواد السمانة والمياه المعدنية والألبان والأجبان وغيرها من المواد الغذائية وغير الغذائية بمخالفات كل ما سبق.

وأوضح الصليبي أن المديرية ركزت خلال عملها في عام ٢٠١٧ على الضبوط النوعية وملاحقة المخالفات الجسيمة وضبطها كالغش في اللحوم والتصرف بالدقيق التمويني والاتجار بالمحروقات والمواد الإغاثية، منوهاً بدوريات حماية المستهلك في المديرية.

وأشار الصليبي إلى أن عدد الإغلاقات الإدارية بحق فعاليات ومحال تجارية ومحطات وقود وغيرها بلغت ٧٩٥ إغلاقا خلال العام الفائت منها إغلاق ٥٤ محطة وقود و١٠٠ مركز لمعتمدين مادة الغاز، بينما وصل عدد العينات المسحوبة من الأسواق ١٠٧٧ عينة منها ٥٥٧ مخالفة و٥٠٣ موافقات وثمة ١٧ عينة منها قيد التحليل.

ولفت الصليبي في ختام حديثه إلى أن عدد الضبوط التي تمت المصالحة عليها وفق قانون المادة ٢٣ من القانون بلغت ١٦٦٩ ضبطا، على حين وصل عدد دوريات حماية المستهلك الجوالة بالمدينة إلى ٣٣١٧ دورية خلال العام الماضي.